الصباح الاقتصادية 12
العدد 2754 - السنة العاشرة
الخميس غرة شعبان 1438 - الموافق 27 أبريل 2017
Thursday 27 April 2017 - No.2754 - 10th Year

اتحاد البورصات العربية يبحث سبل تحسين البيئة الاستثمارية في المنطقة

بيفاني: لبنان بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة للنهوض باقتصاده

بدأ المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية بحث سبل تحسين البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية وسط مشاركة خبراء عرب واجانب في اسواق المال.

وقال امين عام الاتحاد قادي خلف في كلمة الافتتاح ببيروت ان 38 خبيرا سيبحثون التطور التكنولوجي ودوره في صناعة اسواق المال كما سيتناولون اهمية فتح المجال للقروض وتعزيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

وشدد على ضرورة انشاء صندوق عربي قابل للتداول مبني على مؤشر يضم الشركات الاكثر سيولة في المنطقة العربية وان يكون هذا الصندوق مدرجا على عدد من البورصات العربية.

ولفت خلف الى الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الذي يضم 18 بورصة واربع مقاصات و34 شركة مالية ومصرف استثمار قائلا ان "القيمة السوقية للبورصات الاعضاء بلغت في نهاية العام الماضي 1117 مليار دولار فيما بلغت قيمة التداول 420 مليار دولار وقد فاق عدد الشركات المدرجة على هذه البورصات 1500 شركة".

ومن جهته اعرب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن امله بان يشكل المؤتمر خطوة لتعاون اوسع بين البورصات العربية داعيا الى "انخراط البورصات العربية بين بعضها البعض وتوحيد المقاصة".

وقال ان البرلمان اللبناني اقر في العام 2011 قانون يعيد تنظيم وتطوير الاسواق المالية هدفه تعزيز وتطوير هذه الاسواق من جهة وحماية المستثمرين من الانشطة الاحتيالية من جهة اخرى لافتا الى ان الاسواق المالية في لبنان واعدة بسبب السيولة المتوفرة وحرية التمويل والعنصر البشري المدرب.

■ القيمة السوقية للبورصات الأعضاء بلغت في نهاية العام الماضي 1117 مليار دولار

جانب من المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات العربية في بيروت

ورأى سلامة ان تفعيل اسواق المال في لبنان سيصب في مصلحة القطاع الخاص ويوفر فرص عمل جديدة ويساعد على تخفيض مديونية هذا القطاع كما سيساعد على توزيع افضل للمديونية من خلال اصدار سندات تؤدي الى جدولة افضل للدين المستحق.

وبدوره اعتبر مدير عام وزارة المالية اللبنانية الان بيفاني ان اعادة الوضع المالي السليم للبنان يفرض "تطوير وايجاد منصات جديدة تساهم في تعزيز الشراكة التجارية والاستثمارات مع الدول الصديقة في المنطقة والعالم" مشددا على ضرورة زيادة ودعم الاستثمارات المباشرة وتوسيع اسواق الاسهم لتطوير الاقتصاد.

وقال "على الرغم من الاستقرار النسبي عانى لبنان في السنوات الماضية من تباطؤ النمو الذي تراوح بين 1 و2 بالمئة الامر الذي انعكس على محركات النمو الاقتصادي ومن بينها القطاعين السياحي والعقاري".

واعتبر ان اقرار مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة شكل الخطوة الاولى نحو ضبط اوضاع المالية العامة وتخفيض العجز المالي.

واذ لفت بيفاني الى استقرار تصنيف لبنان الائتماني عند (ب سالب) اكد التزام لبنان بالقوانين الدولية للشفافية ومكافحة تبييض الاموال عبر اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين النظام المالي.

وتطرق المسؤول اللبناني الى حجم انعكاس الازمة السورية على لبنان وتداعياتها والتي بلغت كلفتها المباشرة نحو 400 مليون دولار سنويا بالاضافة الى الكلفة الاجمالية منذ العام 2011 والمقدرة بنحو 13 مليار دولار مطالبا بالمزيد من التعاون الدولي لمواجهة هذه الازمة عبر الهبات والقروض الميسرة للمشاريع الاستثمارية التنموية التي قدمها لبنان في هذا السياق.

وقال بيفاني "لبنان بحاجة الى مصادر تمويل جديدة للنهوض باقتصاده والوصول الى نمو حقيقي ومستدام" معتبرا ان عودة الاستقرار الامني وتفعيل الحياة السياسية ليست كافية ما لم تقرن بالاصلاحات الضرورية لجذب رؤوس الاموال واستثمارها بشكل صحيح في القطاعات التي تسهم في رفع نسب النمو بالاضافة تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول العالم.

من جانبه اكد رئيس بورصة بيروت بالانابة غالب محمصاني الالتزام المستمر بالتجديد في استخدام البورصة للتكنولوجيا معلنا عن اطلاق النسخة الاحدث من نظام التداول يورونكست قريبا المعتمد حاليا والذي سيؤدي الى تحسين الاداء التقني للبورصة وتوفير الدعم اللازم للنمو المتوقع في قائمة وفئات الادراجات الجديدة في السوق المالي اللبناني.

واعرب عن امله في اطلاق عملية تحويل بورصة بيروت من مؤسسة عامة الى شركة مغفلة لبنانية تملكها الدولة اللبنانية في مرحلة اولى تمهيدا لخصخصتها مما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

من جهتها قالت المديرة التنفيذية في اتحاد البورصات العالمية نادين سوكومار ان الاتحاد يبدي اهتماما بالمنطقة العربية وتطوير هيكلية اسواقها المالية معربة عن املها في انضمام المزيد من الاعضاء العرب للاتحاد. ولفتت الى اهمية المنطقة العربية كونها "منطقة نشطة جدا ولديها قدرات كبيرة للتطور والنمو" مشيرة الى دور اتحاد البورصات العالمية في ايجاد الحلول لمشاكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير هيكليتها الى جانب العمل على تعزيز النزاهة في الاسواق المالية وتدريب العاملين فيها ومدهم بالخبرات.

من جهته نوه نائب رئيس مجموعة نازدك ساندي ماير فريشير بجهود بعض الدول العربية في تطوير بورصتها في ظل ظروفها السياسية الصعبة كفلسطين والعراق ومصر كما اشاد بلبنان الذي "يمتلك صناعة مصرفية قوية".

واعتبر ان مؤتمر اتحاد البورصات العربية يشكل منصة مهمة وفعالة في تطوير اسواق المال العربية خصوصا ان المنطقة تمر باوضاع صعبة مشددا على اهمية مساعدة الشركات الصغيرة وتحفيز الشركات للدخول الى البورصات لتنمو وتتطور.

■ سلامة: تفعيل أسواق المال في لبنان سيصب في مصلحة القطاع الخاص ويوفر فرص عمل جديدة

من جانبه قال ممثل مدير عام وزارة الاقتصاد اللبنانية رازي الحاج ان "المؤسسات المالية تؤدي دورا بارزا في الاقتصاد وهي بدورها تحتاج الى رعاية من البورصات الرسمية في الدول".

ولفت الى اهمية الخطوة التي اقدم عليها لبنان من خلال تاسيس هيئة اسواق المال التابعة لمصرف لبنان مشيرا في الوقت نفسه الى الدور الذي ادته بورصة بيروت في تحسين واقع الاسواق المالية.

وقال الحاج ان "منطقة الخليج تمثل جزءا اساس ومهم من الاقتصاد العربي خاصة ان هذا الاقتصاد يرتكز على النفط الذي هو الاكثر ارتباطا بالبورصة من هنا فان دول الخليج تشكل قاطرة للبورصات العربية".

يذكر ان مؤتمر اتحاد البورصات العربية الذي ينعقد على مدى يومين سيبحث وضع الاسواق المالية في المنطقة ككل في ظل الاحداث السياسية والاقتصادية والامنية التي يشهدها العالم عموما والشرق الاوسط خصوصا.

كما يناقش خبراء من البورصات والمؤسسات المالية والصناديق الاستثمارية من دول عربية واجنبية خلال جلسات المؤتمر اتجاهات الاسواق الدولية وموضوع تعزيز السيولة في الاسواق الناشئة وعلاقات المستثمرين بالاسواق الدولية والعربية ودور البورصات في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى عدد من المواضيع والقضايا الاخرى.

باستثناء مؤشر «كويت 15»

البورصة تستعيد نشاطها بسبب موجات شرائية نحو الأسهم الصغيرة والكبيرة

انهت بورصة الكويت تعاملات جلسة نهاية الأسبوع أمس الأربعاء على ارتفاع بعد موجات من العمليات الشرائية نحو الأسهم الصغيرة والمتوسطة وانتقائية ومحدودة على الأسهم الكبيرة مما انعكس على المؤشرات التي أسدلت حركتها في الخانات الخضراء باستثناء مؤشر (كويت 15).

وبدا من وتيرة الأداء لاسيما في الساعة الأولى هيمنة النشاط المضاربي على الكثير من التعاملات لعموم الأسهم التي كانت في مرمى المتاجرة وسط عودة النشاط على كثير من أسهم المجموعات لاسيما بعض اسهم مجموعة المدينة.

وكان لافتا عودة للنشاط وقيمة التداولات واتجاه إيجابي بسبب الكشف عن النتائج المالية للشركات عن فترة الربع الأول من العام الحالي مما انعكس على السيولة جراء الزخم الشرائي على كثير من الشركات التشغيلية بينما كانت الأسهم الخاملة في مرحلة استراحة بعد ارتفاعات سابقة.

وبالنظر لمسار ساعات الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإقفال نجد ان دفة اوامر الشراء كانت لناحية الأسهم التي تجاوزت مستوياتها السعرية ما فوق 50 فلسا ما رفع من مؤشر الصفقات وساهم في تماسك المؤشر السعري العام إلى ما فوق نقطة "النقسي".

وكان واضحا أن الأسهم المنضوية تحت قطاعات المقدمة هي الأبرز في تعاملات الأفراد ومنها قطاعات البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية علاوة على التأمين والسلع الاستهلاكية في حين منيت العديد من أسهم القطاعات الأخرى للضغوطات البيعية وجني الأرباح.

وبدا لافتا من منوال الأداء العام ان كان لعمليات جني الأرباح سمة واضحة على كثير من الشركات وهو نمط غالبا ما تلجأ إليه بعض المحافظ المالية والمتعاملين الأفراد في نهاية تعاملات الأسبوع من اجل توفير السيولة والدخول على الحركة مجددا وفق استراتيجية جديدة تحكمها عوامل فنية في الأسبوع المقبل.

وبصفة عامة شهدت فترة المزاد (دقيقتان قبل الإغلاق) الدخول على بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعات خلال هذا الأسبوع ومنها الكثير من الأسهم الصغيرة و المتوسطة في كافة القطاعات.

البورصة تستعيد نشاطها نسبيا

وتابع بعض المتعاملين إيضاحا من شركة (أجيال) عن المعلومات الجوهرية لدعاوى قضائية حيث تم تأجيلها جلستها إلى 29 مايو المقبل أمام محكمة الاستئناف للاطلاع والرد من الحكومة كما تابع المتعاملون إعادة التداول في أسهم (أرزان).

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (بوباك) و(بيان) و(التعمير) و(المصالح ع) و(وثاق) اما الأكثر تداولا فكانت (منازل) و(صكوك) و(عقارات ك) و(الانمار) و(بيان).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ورقية) و(الأنظمة) و(باكو) و(ابار) و(متحدة) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 64 شركة وانخفاض أسهم 32 شركة من إجمالي 129 شركة تمت المتاجرة بها.

والفق المؤشر السعري مرتفعا بنحو 4ر23 نقطة ليبلغ مستوى 2ر6854 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 5ر24 مليون دينار (نحو 1ر80 مليون دولار) من خلال 275ر2 مليون سهم تمت عبر 4818 صفقة نقدية.

بمشاركة أكثر من 100 جهة من الكويت ودول المجلس

«العلي: «الجمعية الأمريكية» تطلق جائزة تميز الشركات الصناعية والنفطية

فاضل العلي

اعلنت الجمعية الامريكية لمهندسي السلامة فرع الكويت عن اطلاق النسخة السابعة لمسابقة جائزة التميز في مجال الصحة والسلامة والبيئة للشركات الخاصة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي 2 مايو المقبل تحت رعاية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

وبهذه المناسبة قال رئيس الجمعية المهندس فاضل العلي في بيان صحفي بمناسبة اطلاق الجائزة ان المسابقة مخصصة للشركات والقطاعات الخاصة العاملة في مجال النفط والمشاريع والمجالات الهندسية الاخرى سنويا ويشارك فيها عدد كبير من الشركات في كل عام وتخضع لضوابط ومعايير لاختيار الافضل والمستوفي لمعايير التميز من قبل اللجنة المختصة التي يشارك فيها متخصصين من الولايات المتحدة الامريكية.

واضاف العلي ان الشركات والمؤسسات المشاركة في الجائزة بلغت اكثر من 100 شركة للعام الحالي حظيت 86 منها على شروط التقدم للجائزة ، موضحا ان اطلاق الجائزة للعام الحالي يختلف كليا عن السنوات الماضية حيث يضم الشركات الصناعية والنفطية في كافة دول الخليج، مؤكدا ان الشركات المشاركة في المسابقة تحرص على عرض اهتمامها وتطبيقها لكافة معايير الصحة والسلامة والبيئة في تنفيذ مشاريعها لكافة الجهات الرسمية العاملة في المنطقة.

واكد العلي ان اهتمام الشركات النفطة والصناعية للمسابقة ياتي انطلاقا من حرص الشركات على تنفيذ اليات الصحة والسلامة والبيئة لاسيما وان المنظم للجائزة الجمعية الامريكية وهي الجهه الاكثر شهرة وتخصص في ذلك المجال ما يدعم عملها وتاريخها وسجلاتها المتعلقة بالصحة والسلامة. ولفت الى ان الجمعية تلقت مشاركات من عدد من الشركات في الكويت والبحرين وقطر والملكة العربية السعودية وعمان والامارات ، مشيرا الى ان العام الحالي شهد دخول 6 شركات صناعية ونفطية ضمن النطاق البيئي للمسابقة لاول مرة.

ولفت الى انه من اهم هذه الضوابط والمعايير نظم الادارة والقيادة والتدريب وتطوير المهارات والتكامل في الاداء مع الحفاظ على امن وسلامة العنصر البشري بالاضافة الى نظم إدارة المخاطر وتقييمها ونظم إدارة الأزمات ونظام قياس الأداء والتطوير المستمر ونظام إدارة الصحة السلامه والبيئة.

والمح العلي ان الجائزة تؤكد على اهمية الصحة والسلامة والبيئة من اجل تنمية الموارد البشرية لكون العنصر البشري هو اهم الموارد التي تعتمد عليها اية مؤسسة إنتاجية ، وتسعى الشركات الصناعية والنفطية ترصد الموازنات السنوية من اجل التدريب الجيد وإطلاع القوى العاملة على احدث البرامج المتعلقة بصحة الإنسان والسلامة المهنية للنهوض بالمستوى الصحي والمهني للقوى العاملة وبالتالي تحسين الإنتاجية.

يذكر ان الجمعية الامريكية لمهندسي السلامة يعمل فرعها بدولة الكويت منذ نحو 15 عاما ويرأس فرع الكويت المهندس فاضل العلي فيما يشغل منصب نائب الرئيس المهندس رامز كريشن ولها نشاطات متنوعة في مجال التدريب والتطوير بالاستعانة بنخبة من كبار المدربين عالميا في مجالات الهندسة المختلفة كما تقوم الجمعية بعدة انشطة خاصة بالحفاظ على البيئة وتحسين الاداء في هذا المجال.

«أسواق المال» تعتمد «الرقابة اللاحقة» في مراجعة الجمعيات العامة للشركات

اصدرت هيئة الاسواق المال الكويتية قرارا بتحويل دورها من الرقابة المسبقة الى الرقابة اللاحقة بشان مراجعة البيانات المالية وجداول اعمال الجمعيات العامة للشركات بداية من مطلع يونيو المقبل بغية الارتقاء ببيئة الاعمال.

واكدت الهيئة في بيان صحافي ان هذه الخطوة لا تخل بمتطلبات الجهات الرقابية الاخرى تجاه الوحدات الخاضعة لرقابتها كبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة.

وشددت على ضرورة التزام كافة الاطراف المعنية بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشان انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة من هيئة اسواق المال بهدف تعزيز الثقة في سوق المال وبيئة الاعمال في الكويت بشكل عام.

وتأسست هيئة اسواق المال في فبراير 2010 وتقوم بتنظيم ومراقبة انشطة الاوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة والزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.